تقويم فاعلية النواب في المجلس التأسيسي العراقي "دراسة مقارنة "

أ.د. حسن علي عبدالله

جامعة القادسية / كلية التربية / قسم التاريخ

م.د. ساهرة حسين محمود

جامعة البصرة / كلية الآداب / قسم التأريخ

الملخص:

يعد المجلس التاسيسي من أولى المؤسسات التي تشكلت في الدولة العراقية ، ووضعت على عاتقها تنفيذ المهمات الأساسية المستقبلية ، ذات الإطار الأستراتيجي ، التي تكيف وضع الدولة الجديدة ، وهي المصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية ، التي نظر إليها المهمة الأساس من وجهة نظر الإدارة البريطانية والعراقية، وسن القانون الأساسي وسن قانون أنتخاب النواب، الإ أن تلك المؤسسة لم تنال أهتمام كبير من قبل الباحثين .علما هناك محطات كثيرة يمكن الوقوف عندها في مؤسسة المجلس التأسيسي .

الكلمات المفتاحية: (المجلس التأسيسي، المعاهدة العراقية البريطانية، القانون الأساسي، النواب، الفاعلية).

Evaluating the deputies' effectiveness in the Iraqi Constituent Council

''A comparative study ''

Prof. Hassan Ali Abdullah

University of Qadisiyah / College of Education / Department of History

Dr. Sahera Hussein Mahmoud

University of Basrah / College of Arts / Department of History

Abstract:

The Constituent Council is one of the first institutions formed in the Iraqi state, and it has taken the responsibility to implement the future basic tasks, with a strategic framework, that forms the status of the new state, which is the ratification of the Iraqi–British treaty, which was seen as the main mission from the point of view of the British and Iraqi administration, and the enactment of the Basic Law and the enactment of the

law of the election of representatives, but that institution did not receive much attention by researchers. Note that there are many stations that can be seen in the institution of the Constituent Council.

Keywords*:* (Constituent Council, Iraqi-British Treaty, Basic Law, Representatives, Effectiveness).

المقدمة:

يعد المجلس التاسيسي من اولى المؤسسات التي تشكلت في الدولة العراقية ووضعت على عاتقها تنفيذ المهمات الاساسية المستقبلية ذات الاطار الاستراتيجي التي تكيف وضع الدولة الجديدة وهي المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية التي نظر اليها المهمة الاساس من وجهة نظر الادارة البريطانية والعراقية و سن القانون الاساسي وسن قانون انتخاب النواب ، الا ان تلك المؤسسة لم تلق اهتمام كبير من قبل الباحثين باستثناء الدراسة المقدمة من قبل الدكتور محمد مظفر الادهمي وكانت رسالته للماجستير علما هناك محطات كثيرة يمكن الوقوف عندها في مؤسسة المجلس التاسيسي من هنا تاتي اهمية البحث المعنون قياس فاعلية نواب المجلس التاسيسي العراقي دراسة مقارنة . توزع البحث على محورين :-

جاء المحور الاول بعنوان تشكيل المجلس التاسيسي والتي جرت انتخاباته وكان هناك تضارب بين الجانب البريطاني والعراقي الاول كان ساعي الى انعقاد المجلس باسرع وقت من اجل ان تتم المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية اما الجانب الثاني كان ساعي الى تاجيل او تاخير انعقاد المجلس لانه ينظر الى تاخير عقد المعاهدة ولم ينظر الى بقية المهمات المعروضة على المجلس حدد اعضاء المجلس ب(١٠٠) نائب وبنفس الوقت وجب ان تكون للعشائر عدد محدد وبنفس الوقت حدد الاعضاء من المسيحين واليهود وبلغ عددهم (١٠) نواب وحدد الالوية التي لها حصة من اليهود والمسيحين وحتى اعداد العشائر وزعها بين الالوية وحسب ضوابطه . اما المحور الثاني تناول مساهمة نواب كل لواء في الفقرات التي تمت مناقشتها داخل المجلس وعدد نواب كل لواء ومن الممكن اعطاء مثال في ذلك لواء بغداد بلغ عدد النواب (١١) وفي(٢٤)

جلسة في مناقشة الفقرة الاولى (٢٦٤) نائب اما عدد الفاعلين منهم بلغ عددهم (٨٢)نائب وبذلك شكلوا نسبة تقدر(٣١,٠٦%)اما نواب الموصل في هذه الفقرة والذين كان عددهم (١٤) نائب وبلغ عددهم في مناقشات الفقرة ذاتها (٣٣٦) نائب اما عدد الذين تفاعلوا في المناقشات (٦٥) نائب وبذلك كانت نسبتهم في المناقشات (١٩,٣٤%) وفي ضوء الارقام السالفة نجد ان نواب بغداد مع انهم اقل عدد من نواب الموصل الا ان فاعلية نواب بغداد اكثر فاعلية من نواب الموصل ومن ابرز نواب بغداد الفاعلين احمد الشيخ داوود ومن ابرز نواب الموصل اصف ال قاسم ، ومن الممكن اكمال بقية المقارنات بين الوية العراق .اعتمد البحث على مصادر عديدة ويقف على راسها مذكرات المجلس التاسيسي العراقي بالجزئين الاول والثاني اضافة الى ذلك الوثائق المنشورة المتمثلة بالمطبوعات الحكومية .

الكلمات الافتتاحية / المجلس التاسيسي ، المعاهدة العراقية البريطانية، القانون الاساسي ، النواب ، الفاعلية

المحور الاول تشكيل المجلس التأسيسي ومهمات اسس بناء الدولة

لم تكن الكتابات كثيرة عن المجلس التأسيسي والذي وصف من قبل البعض بانه من اولى المؤسسات التشريعية في الدولة العراقية الجديدة التي ظهرت في اعقاب الحرب العالمية الاول . لقد اصدر الحاكم السياسي في بغداد بيانا في ٩ تموز ١٩٢٠دعا فيه بعض الشخصيات العراقية والذين كانوا في السابق هم اعضاء في مجلس المبعوثان العثماني للاجتماع من اجل تأليف لجنة خاصة لوضع قانون لانتخاب اعضاء المؤتمر العراقي العام ويبدو ان الهدف من دعوتهم بالذات لانهم الاكثر ثقافة في المجتمع في تلك المرحلة ولديهم خبرة في المجال النيابي ويدركون ما يطلب منهم لممارساتهم السابقة [١] . عقدت اللجنة جلساتها ابتداءا من تاريخ ٦ اب ١٩٢٠ وستكون مؤقتة لا عداد المؤتمر.

كانت مواد قانون انتخاب مجلس المبعوثان العثماني قاعدة اساسية في عمل لجنة الانتخابات مع وجود بعض الاختلافات بين اعضاء اللجنة في امور عدة منها تحديد عمل النائب واكدوا ان

يكون عمر الناخب الاولي ٢١ سنة من اجل السماح بمشاركة اكبر عدد ممكن في الانتخابات بعد ان كان ٢٥ سنة وحدد كذلك عمر النائب ٣٠ سنة [٢] . بعد ان انهت اللجنة من مشروع القانون رفعته الى مجلس الوزراء والذي عقد اجتماعه بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ والاخير رفعه الى لجنة تدقيق تعليمات الانتخابات وكانت تتشكل من طالب النقيب وزير الداخلية وجعفر العسكري وزير الدفاع وساسون حسقيل وزير المالية ومحمد علي فاضل وزير الاوقاف واخرين ومستشار وزير الداخلية المستر سنت جون فليبي H.st John Philby [٣].

عقدت اللجنة اجتماعها الاول في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ ناقشت فيه تغير اسم المؤتمر العراقي الى المجلس التأسيسي وعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في ١٥ كانون الاول عام ١٩٢٠ وقرر ان يعرف بالنظام الموقت لانتخاب المجلس التأسيسي [٤] . قبل الخوض في التفاصيل الدقيقة حول الموضوع من الممكن اثارة السؤال التالي هل ان المجلس التأسيسي والذ سيعقد لاحقا مؤسسة تشريعية ؟ الا ان هناك علامات استفهام كثيرة حول اطلاق كلمة مؤسسة تشريعية على المجلس التأسيسي ويتباين الهدف من تشكيلها بين الجانب الوطني العراقي وبين الجانب البريطاني ، ويبدو ان الهدف من تشكيلها من وجهة نظر الجانب البريطاني لاكمال انجاز المعاهدة العراقية البريطانية المعقودة بين العراق وبريطانيا والتي وضعت ضمن بنودها بانها لاتصبح نافذة المفعول الا بعد ان تتم المصادقة عليها من قبل المجلس التأسيسي العراقي [٥] .

كانت النية لدى الطرفين متجهة الى عقده الا ان كلا الجانبين لديهم وجهات نظر مختلفة في ذلك ، اما من وجهة نظر الجانب العراقي اعتبر لا يمكن الاسراع في عقده بل لابد من المماطلة في عقده وهي محاولة لتأخير ابرام المعاهدة العراقية البريطانية قدر المستطاع حتى انضاجها وتصبح مقبولة من وجهة نظر المعارضين للمعاهدة في صيغتها النهائية ، اما الجانب البريطاني كان جاد في عقده بصورة سريعة من اجل اضفاء الصفة الشرعية على ابرام المعاهدة ، في ضوء ما تقدم ان كلا الطرفين لم يكن ينظر للمؤسسة الجديدة بانها مؤسسة تشريعية وبذات الوقت تحديد المهام التي حددت للمجلس لم تكن مهمات تشريعية الا انها مهمات تساهم في بناء الدولة الجديد منها المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية الاولى وكذلك تدقيق لائحة القانون الاساسي التي

يعرضها رئيس الوزراء وسن القانون الاساسي والذي سيمثل الدستور للدولة الجديدة وكذلك التدقيق في لائحة قانون انتخاب النواب التي يعرضها رئيس الوزراء وضع قانون لانتخاب النواب والذين سيمثلون السلطة التشريعية المستقبلية ، تعد تلك المهمات الاسس التي ستقوم عليها الدولة الجديدة وكلما كانت النقاشات ناضجة وتامة في النقاط المعروضة كلما كان بناء الدولة دقيق والعكس صحيح لذلك كان يتحتم بناء المجلس التأسيسي بناءا دقيقا .

اصدرت الحكومة العراقية قانون خاص للمجلس سمي قانون المجلس التأسيسي وتم تحديد المدة التي يجتمع فيها المجلس وحددت بأربعة اشهر ولكن اذا لم يتمكن من اداء المهمات الموكلة اليه من الممكن ان يمدد عمر المجلس شهرا واحدا ويمدد شهرا اخر اذا لم يتمكن من انجاز المهمات الموكلة اليه وقد تم ذلك فعلا عندما تم تمديد عمر المجلس [٦] .

تم رسم الخارطة الادارية للدولة العراقية في البداية وكانت تظم ١٢ لواء وكل لواء كان يمثل دائرة انتخابية وكل ناحية او محلة تعد شعبة لها [٧] ، وزعت الدوائر الانتخابية الى ثلاث مناطق :-

المنطقة الاولى (الشمالية) وكانت تظم الوية الموصل وكركوك والسليمانية

المنطقة الثانية (الوسطى) وكانت تظم الوية بغداد ، ديالى ، الدليم ، الحلة ، الكوت

المنطقة الثالثة (الجنوبية) وكانت تظم الوية المنتفك ، العمارة ، البصرة [٨] .

حدد اعضاء المجلس ١٠٠ نائب وتعتمد طريقة اسلوب الانتخاب الدرجتين عندما يقوم الناخبون الاولون بانتخاب الناخبين الثانويين والاخيرين في المرحلة اللاحقة ينتخبون اعضاء المجلس التأسيسي [٩] . تم توزيع النواب على الالوية العراقية حسب الكثافة السكانية لكل لواء ولكن السؤال المعروض هنا كيف تتم الانتخابات بدون احصاء السكان ؟ ومع ذلك اجريت الانتخابات بدون احصاء للسكان معتمدين اسلوب التخمين السكاني اساس لذلك مما سهل على الادارة البريطانية توجيه تعداد السكان حسب ما تريد والدليل على ذلك ان حصة لواء كربلاء في المجلس نائب واحد اما حصة لواء العمارة ثمانية نواب وحصة لواء المنتفك تسعة نواب [١٠] .

ان القانون اعطى ثوابت في المجلس ومنها التمثيل العشائري في كل لواء فقد حدد عدد نواب العشائر في المجلس عشرون نائب يتوزعون كما يلي الحلة ثلاث نواب ، ديالى نائب واحد والدليم نائب واحد والبصرة نائب واحد وبقية الالوية الاخرى لكل لواء نائبان من العشائر ولكن عند الجمع يصبح عدد نواب العشائر ٢٢ نائب ويعد ذلك خلاف لماء جاء في قانون المجلس ويبدو ان الادارة البريطانية حاولت تحجيم المعارضة العراقية وضمان اغلبية مؤيدة للمعاهدة العراقية البريطانية داخل المجلس التأسيسي وبتركيزها على الريف بصورة خاصة لا نها تمتلك ادوات التأثير في شخوص ذلك المجتمع ومنها الارض والملكية والضريبة والري والمياه وخصصت كذلك منح مالية سخية لعدد من شيوخ العشائر مقابل اشتراكهم في الانتخابات والاكثر من ذلك ان الادارة البريطانية سعت الى توسيع التمثيل العشائري داخل المجلس التأسيسي بخلاف قانون الانتخابات المؤقت والذي حدد نسبتهم ٢٠% من مقاعد المجلس [١١] ، الا ان المشرع عندما وزع العشائر على الالوية العراقية لم يعط الاسباب التي جعلته يمنح هذا العدد من العشائر الى هذا اللواء ويحرم البقية ومع ادراكنا ان المجتمع العراقي في معظمة مجتمع عشائري [١٢] .

لم تستقر الخارطة الادارية للعراق فقد تم اجراء التعديل عليها ففي ١ مايس ١٩٢٢ تم استحداث لواء اربيل وتمت اضافته للمنطقة الشمالية وفي ٢١ تشرين الاول تم استحداث لواء الديوانية وتمت اضافته الى المنطقة الوسطى وهذا التعديل الاداري يتوجب تعديل توزيع نواب العشائر على ضوء الخارطة الجديدة لذلك تم سحب نائب عشائري من لواء كركوك ومنحه الى لواء اربيل ليصبح لكل لواء منهم نائب عشائري واحد اما لواء الديوانية تم سحب نائبان عشائريان من لواء الحلة ليمنحوا الى لواء الديوانية ليصبح لواء الحلة نائب واحد ولواء الديوانية نائبان اثنان [١٣] . وفي ضوء التعديل الاخير لم يسحب من نواب مناطق بعيدة بل ضمن المنطقة ذاتها فان لواء اربيل ضمن المنطقة الشمالية تم سحب من لواء كركوك ولواء الديوانية ضمن المنطقة الوسطى تم السحب من لواء الحلة، وبنفس الوقت وضمن الثوابت التي فرضت قبل الانتخابات الا انه لم يحدد لكل لواء العدد المناسب وتركها مفتوحة عندما خصص خمس مقاعد لليهود يتوزعون على الوية الموصل وبغداد والبصرة وكركوك فقد حدد اربعة الوية والمقاعد خمسة هذا الامر يحتم ان يكون

احد الالوية يتفوق على الاخرين وايضا حدد خمس مقاعد للمسيح يتوزعون على الوية الموصل وبغداد والبصرة وهذا ايضا مؤشر هناك لوائيين يتفوقان على احد الالوية في ضوء ذلك ان الوية الموصل وبغداد والبصرة وكركوك اضيفت لها نواب سلفا واصبح عدد الوية العراق ١٤ لواء [١٤] .

لقد تباين اعداد نواب الوية العراق بين ١٤ نائب ومثل هذا الرقم لواء الموصل ويعد من اكبر الالوية بعدد السكان [١٥] لا نه في ضوء العملية الانتخابية كلما ازداد عدد السكان والذين يحق لهم الانتخاب ازداد عدد نواب ذلك اللواء والعكس صحيح وبين نائب واحد وقد مثل في لواء كربلاء وهو امر مثير للمناقشة بل باعث على السؤال هل من المعقول ان مجموع سكان لواء كربلاء لم تتمكن من اخراج اكثر من نائب ؟ علما ان نواب العشائر والتي فرضت قبل الانتخابات كانت حصة كربلاء اثنان هذه الاسئلة يتوجب الاجابة عليها [١٦] . في ضوء الارقام للنواب حسب الالوية والمناطق سيصبح هناك تباين بين المناطق في العراق الا انه لم يكن تباين كبير.

جرت انتخابات المجلس التأسيسي بموجب قانون المجلس التأسيسي المرقم ٥٦٥ والصادر في ١٨ اذار ١٩٢٤ والمؤلف من ٥١ مادة ومن الممكن الوقوف عند ابرزها وهي المادة الثالثة والتي تنص ان المجلس التأسيسي يجتمع للأمور الاتية ورتبت الامور حسب ما خططت له الادارة البريطانية وهي :- البت بالمعاهدة العراقية البريطانية المنعقدة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ والامر الثاني التدقيق في لائحة القانون الاساسي وهو بمثابة لائحة الدستور والتي سيعرضها رئيس الوزراء اما الامر الثالث التدقيق في لائحة قانون انتخاب النواب واصدار القانون بذلك [١٧] ، الا القانون المذكور لم تمض عليه الا سبعة ايام واجريت عليه التعديلات وهو مؤشر ان القانون كتب على عجالة ولم يتحقق النضج في كتابته لذلك عدل في المدة القصيرة من صدوره ومن التعديلات التي جرت على(١٢) مادة من اصل (٥١) مادة وبذلك تكون التعديل (٢٣%) ومن ابرز التعديلات التي يمكن الوقوف عندها التعديل في المادة(١٦) والتي كانت تنص ان للمجلس الحق ان يؤلف لجنة او لجان تقوم بتدقيق الامور التي يودعها اليها على ان لا يتعدى عدد اعضاء كل لجنة سبعة اعضاء وبعد التعديل صارت اللجنة تظم (١٥) عضو ويبدو ان الهدف من التعديل جعل الاشراف اكثر دقة وتم نشر التعديل في ٢٥ اذار ١٩٢٤ [١٨] . اما مدة اجتماعات المجلس فقد

حددتها المادة الرابعة ونصت ان المجلس يجتمع مدة لا تتجاوز اربعة اشهر واذا لم يتمكن من انهاء مهامه يمدد الاجتماع ولكن بموجب صدور ارادة ملكية بمدة لا تتجاوز الشهر ويجور تكرار التمديد على الوجه المذكور[١٩] ، وبما ان المجلس لم يتمكن من اتمام المهام الملقاة على عاتقه لذلك مدد الاجتماع للمجلس التأسيسي بإرادة ملكية صدرت بتاريخ٢٣ تموز ١٩٢٤ وبذلك مدد الاجتماع الى يوم ١٠ اب ١٩٢٤ [٢٠]. في ضوء ما تقدم دامت اجتماعات المجلس التأسيسي منذ عقد الجلسة الاولى بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٢٤ وحتى الجلسة الاخيرة والتي عقدت بتاريخ ٢ اب ١٩٢٤ وكانت تحمل الرقم (٤٩) اربعة اشهر وسبعة ايام وعندما نحول كل المدة الى ايام تصبح اجتماعات المجلس دامت (١٢٩) يوم وبما ان عدد جلسات المجلس (٤٩) جلسة عندها يكون عمر الجلسة الواحدة (٢,٥٩) يوم هذا على افتراض ان عمر كل الجلسات واحد عندما نقسم عمر الجلسات على عدد الجلسات ولكن عند الاطلاع على محاضر الجلسات نلاحظ هناك جلسات قد تستمر اكثر من الوقت المذكور انفا وهناك جلسات قد لا تستغرق نفس المدة بل اقل من ذلك [٢١] .

لقد افرزت الانتخابات للمجلس التأسيسي توزع اعداد المجلس حسب المناطق ففي المنطقة الشمالية والتي كانت تظم اربعة الوية بلغ عدد نوابها (٣٢) نائب اما المنطقة الوسطى والتي كانت تظم (٧) الوية بلغ عدد نوابها (٤٠) نائب اما المنطقة الجنوبية والتي كانت تظم (٣) الوية بلغ عدد نوابها (٢٨) نائب [٢٢].

المحور الثاني

تقويم فاعلية نواب المجلس التأسيسي العراقي

عند تقويم فاعلية نواب المجلس التأسيسي لابد ان يتم ذلك وفق المهمات الاساسية التي كانت ملقات على عاتق المجلس وفي مقدمتها المعاهدة العراقية البريطانية والمعقودة بتاريخ ١٠

تشرين الاول ١٩٢٢ وفيها مادة تنص ان المعاهدة لا تصبح نافذت المفعول الا بعد المصادقة عليها من قبل اعضاء المجلس التأسيسي .

يبدو ان المعارضة العراقية للمعاهدة كان لها الدور الاساس في اضافة المادة المذكورة لان هدفها الاساسي السعي قدر المستطاع الى تأخير ابرام المعاهدة اطول مدة ممكنة على اعتبار ان المناقشات قد تستغرق مدة طويلة وبالإمكان اجراء المزيد من التعديلات عليها لانهم يعتقدون ان المعاهدة نسخة طبق الاصل لصك الانتداب البريطاني على العراق ، اما الجانب البريطاني كان يعتقد ان الامر بسيط على اعتبار ان الادارة البريطانية ساهمت في خلق المجلس التأسيسي قادرة على توجيهه كما تريد ومن الممكن القول ان الادارة البريطانية في هذا الجانب لم تكن دقيقة [٢٣] .

عرضت المعاهدة العراقية البريطانية على المجلس بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٢٤ واستمرت حتى ١٠ حزيران ١٩٢٤ وبذلك فان المناقشات استمرت (٢٤) جلسة وفي ضوء ذلك تكون المعاهدة شغلت نسبة تقدر(٤٨,٩٧%) من عدد الجلسات وفي المدة الزمنية فقد استغرقت المناقشات (٧٦)يوم ومعنى ذلك ان المعاهدة شغلت من عمر المجلس (٥٨,٩١%) [٢٤] . اما المهمة الثانية المعروضة على المجلس كانت القانون الاساسي فقد استغرقت من الجلسة (٢٥) وحتى الجلسة (٤١) معنى ذلك ان المهمة الثانية استغرقت(١٧) جلسة وبذلك كانت نسبتها من عمر المجلس (٣٤,٦٩%) ، اما من عمر الجلسات في هذه الفقرة بالأيام فقد استغرقت من ١١ حزيران ١٩٢٤ وحتى ١٠ تموز ١٩٢٤ وفي ضوء ذلك استغرقت (٣٠) يوما وتكون نسبتها (٢٣,٢٥ %) ، اما المهمة الثالثة المعروضة على المجلس قانون انتخاب النواب فقد استغرقت من الجلسة (٤٢) وحتى الجلسة (٤٩) وبذلك بلغ عدد الجلسات التي استغلت لمناقشة الفقرة الثالثة (٨) جلسات وشكلت نسبة تقدر (١٦,٣٤%) من عمر المجلس حسب الجلسات اما عمر الفقرة بالأيام فقد استغرق من ١١ تموز ١٩٢٤ وحتى ٢ اب من نفس العام وفي ضوء ذلك يكون عمر الفقرة (٢٣) يوم وشكلت نسبة تقدر (١٧,٨٢) [٢٥] ان المعطيات السابقة تؤكد ان مهمة المعاهدة كانت الشغل الشاغل لا عضاء المجلس التأسيسي وكانوا الاكثر فاعلية الا ان كل تلك المناقشات لم تحاول ان

تغير من الواجب المناط بالمعاهدة والتي كانت تسعى اليه الادارة البريطانية لتحقيقه ويحق القول ان اعضاء المجلس شغلوا انفسهم في المعاهدة المفروضة ولم يتفاعلوا مع المهمات الاستراتيجية .

عندما نحاول قياس فاعلية نواب المجلس التأسيسي في الفقرات التي تمت مناقشتها علينا الوقوف عند فاعلية نواب كل لواء على انفراد ومن ثم خلق مقارنه بين الالوية [٢٦] وهي كما يلي :-

لواء بغداد كان عدد النواب المترشحين عن اللواء (١١) نائب اما عدد النواب الذين تفاعلوا في الجلسات (٨٢) نائب وبذلك تكون فاعلية كل جلسة من هؤلاء (٣,٤١) نائب في كل جلسة يتفاعلون في الجلسات ومن غير الدقيق ان الجميع كانوا يتفاعلون في الجلسات وهو مؤشر هناك (٨) نواب لم تكن لديهم اية فاعلية في الجلسات اما عدد نواب اللواء في الجلسات جميعا (٢٦٤) نائب وفي ضوء ذلك تكون نسبة المتفاعلين الى عموم نواب اللواء في هذه الفقرة (٣١,٠٦%) واذا حاولنا ان نقف بالأسماء حول النواب المتفاعلين يعتبر النائب احمد الشيخ داود [٢٧] في مقدمتهم والنائب ياسين الهاشمي بالدرجة الثانية في هذه الفقرة [٢٨] ، وعندما ننتقل الى المهمة الثانية لنفس اللواء نجد ان عدد الذين تفاعلوا مع هذه الفقرة في الجلسات المخصصة لها (١١٥) نائب وعدد النواب المفروض يتفاعلون (١٨٧) نائب وفي ضوء ذلك تكون نسبة المتفاعلين (٦١,٤٩ %) ويصبح عدد النواب المتفاعلين في كل جلسة على اساس التوزيع بالتساوي (٦,٧٦)في كل جلسة ان الارقام السابقة تعطينا مؤشر ان نواب بغداد وموقفهم من القانون الاساسي هم اكثر فاعلية من موقفهم من المعاهدة [٢٩] ويبدوا انهم ادركوا ان المناقشات الكثيرة حول المعاهدة لا تغير شيء او انهم وجهوا بذلك [٣٠] اما في الفقرة الثالثة والتي تعد من اقصر الفقرات عمرا بعدد الايام والجلسات فقد بلغ عدد نواب لواء بغداد (٨٨) نائب اما عدد الذين تفاعلوا في هذه الفقرة (٣٠) نائب وتكون نسبتهم (٣٤,٠٩%) اما عدد المتفاعلين في كل جلسة (٣,٧٥) نائب في كل جلسة وعند جمع نواب اللواء المتفاعلين في كل الفقرات (٢٢٧) نائب وهم يشكلون الاغلبية الا انهم متفاوتون في تفاعلهم حسب الفقرات . في الفقرة الاولى كان عددهم (٨٢) نائب وفي الفقرة الثانية كان عددهم (١١٥) نائب وفي الفقرة الثالثة (٣٠) نائب في ضوء ذلك كان

لنواب بغداد الافضلية علما لم تكن لهم الاغلبية في العدد داخل المجلس وهو مؤشر ان الزيادة العددية لا تعني الاكثر فاعلية [٣١] .

لواء الموصل كان عدد النواب المترشحين عن اللواء (١٤) نائب وهو مؤشر ان نفوس اللواء تعد الاكثر بين الالوية العراقية وهذا الامر غير دقيق بل هو تقدير اما عدد النواب المتفاعلين مع مشروع المعاهدة (٦٥) نائب وبذلك تكون فاعلية كل جلسة (٢,٧٠) وهو مؤشر هناك اكثر من (١٠) نواب لم تكن لديهم اية فاعلية ، اما عدد نواب اللواء في هذه الجلسات بلغ (٣٣٦) نائب وفي ضوء ذلك تكون نسبة المتفاعلين الى عموم نواب اللواء (١٩,٣٤%) وبذلك يكون نواب الموصل مع الكثرة العددية التي يتميزون بها الا ان فاعليتهم لم تواز لواء بغداد ذات الاعداد الاقل من الموصل ومن ابرز النواب في الموصل امجد العمري [٣٢] و اصف ال قاسم [١] [٣٣] . اما في الفقرة الثانية المعروضة على المجلس بلغ عدد النواب المتفاعلين في الجلسات (٩٩) نائب وفي ضوء ذلك تكون فاعلية النواب في كل جلسة (٥,٨٢) نائب في كل جلسة ومن غير الدقيق ان الجميع كانوا متفاعلين ومعنى ذلك هناك تقريبا (٩) نواب كانوا خارج التفاعل في هذه الفقرة وتعد نسبة المتفاعلين في هذه الفقرة قياسا الى جميع النواب المساهمين فيها (٤١,٥٩%) وعند مقارنة نواب الموصل في تفاعلهم مع مشروع المعاهدة والقانون الاساسي نجد ان تفاعلهم مع القانون الاساسي هو الاكثر من المعاهدة ويبدو انهم ادركوا ان المناقشة في مشروع المعاهدة لا يمكن ان يغيروا شيء في ضوء الارادة البريطانية لذلك كانت فاعليتهم في القانون الاساسي واضحة [٣٤] . وفي الفقرة الثالثة المعروضة فقد بلغ عدد النواب المساهمين فيها (١١٢) نائب وعدد النواب المتفاعلين(٤٨) نائب وبذلك تكون نسبة المتفاعلين الى عموم نواب اللواء في الفقرة (٤٢,٨٥%) وعدد المتفاعلين في كل جلسة (٦) نواب وهو مؤشر هناك (٨) نواب لم يكن لهم اية مناقشات في هذه الفقرة . ان الارقام المتقدمة تظهر فاعلية نواب الموصل كانوا الاقل قياسا الى

١ – يعد من النواب المثقفين الا انه خريج قانون الا انه انتمى الى حزب النهضة العراقية ويعد من نواب المعارضة داخل المجلس الا ان فاعليته في المجلس اقل من فاعلية امجد العمري والمفروض تكون العملية عكس ذلك للمزيد ينظر علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص٨٨

الفقرة الاولى والثانية علما ان نواب الموصل تفوقوا في التفاعل عند الفقرة الثالثة على نواب بغداد [٣٥] .

لواء البصرة بلغ عدد النواب المرشحين (١١) نائب اما عدد الفاعلين (٢٥) نائب ومجموع النواب المشاركين في الجلسات المخصصة للفقرة الاولى (٢٦٤) وبذلك تكون نسبة الفاعلين الى عموم النواب (٩,٤٦ %) وفي ضوء الارقام المعروضة تكون فاعلية كل جلسة (١,٠٤) معنى ذلك هناك (١٠) نواب لم تكن لهم فاعلية ومن ابرز النواب الفاعلين في الجلسات محمد زكي [٣٦] ومحمد امين [٣٧] وعند مقارنة نواب البصرة في هذه الفقرة قياسا الى الالوية التي تقدمت نجد ان نواب لواء البصرة هم الاقل فاعلية فيها [٣٨] . اما في الفقرة الثانية بلغ مجموع النواب المساهمين فيها (١٨٧) نائبا اما عدد النواب الذين تفاعلوا في الفقرة الثانية (١٦) نائبا وبذلك تكون نسبتهم (٨,٥٥ %) اما عدد الذين تفاعلوا في كل جلسة(٠,٣٢) وهو مؤشر ضعف المشاركة في الجلسات ومن خلال الارقام المعروضة ان نواب البصرة تفاعلوا مع المعاهدة اكثر من تفاعلهم مع القانون الاساسي وهو خلاف ما تقدم ان النواب تفاعلوا مع القانون الاساسي اكثر من المعاهدة باعتبار المعاهدة تفرضها الارادة البريطانية [٣٩] . اما في الفقرة الثالثة فقد بلغ مجموع النواب المساهمين فيها (٨٨) نائب وعدد الفاعلين منهم (١١) نائب وبذلك تكون نسبتهم (١٢,٥%) اما عدد المتفاعلين في كل جلسة (١,٣٧) وهو مؤشر هناك تقريبا(٩) نواب لم تكن لهم اية فاعلية وعند مقارنة الفاعلية في الفقرة الاخيرة مع الفقرات السابقة نجدها هي الاضعف ومع ان عدد النواب ليس بالقليل الا انهم غير مؤثرين في التفاعل والتأثير [٤٠] .

لواء الديوانية كان عدد النواب المرشحين (٩) نواب وعدد النواب المتفاعلين مع مشروع المعاهدة(٢٦) نائب وبلغ عدد نواب اللواء في هذه الفقرة (٢١٧) نائب وبذلك تكون نسبة المتفاعلين قياسا الى عموم النواب(١٢,٠٣ %) اما عدد النواب المتفاعلين في كل جلسة(١,٠٨) نائب وهذا مؤشر هناك (٧) نواب لم تكن لديهم اية فاعلية ومن ابرز نواب اللواء عبدالرزاق الرويشدي [٤١] ورايح العطية [٤٢] وعند مقارنة فاعلية اللواء في هذه الفقرة قياسا للألوية السابقة نلاحظ ان نواب لواء الديوانية يتفوقون على نواب لواء البصرة وهم اقل من نواب بغداد والموصل [٤٣] . اما في

الفقرة الثانية فقد بلغ مجموع النواب في جلسات المناقشة(١٥٣) نائب اما عدد النواب الفاعلين فيها (٢٩) نائب وبذلك تكون نسبة الفاعلين الى عموم النواب(١٨,٩٥ %) وعدد الذين تفاعلوا في كل جلسة بلغ(١,٧٠) نائب في كل جلسة وهو مؤشر هناك تقريبا(٧) نواب غير متفاعلين في الجلسات وفي ضوء الارقان يتبين ان نواب لواء الديوانية في هذه الفقرة افضل من مشاركتهم في الفقرة الاولى وهم افضل من نواب البصرة في مناقشات الفقرة [٤٤] . اما في الفقرة الثالثة بلغ عدد نواب اللواء(٧٢) نائب وعدد الفاعلين منهم (١٣) وبذلك كانت نسبتهم (١٨,٠٥%) وعدد الفاعلين في كل جلسة(١,٦٥) وهو مؤشر هناك(٧) نواب خارج الفاعلية وفي ضوء الارقام المؤشرة نجد ان نواب الديوانية تفاعلهم في الفقرة الثالثة اقل من الفقرة الاولى والثانية [٤٥] .

لواء الحلة بلغ عدد نواب (٦) نواب وقد بلغ عدد الذين ساهموا في مشروع المعاهدة (١٤٤) نائب اما الذين تفاعلوا فعليا مع المشروع(٣٧) نائب وبذلك تكون نسبتهم الى عموم نواب اللواء(٢٥,٦٩ %) اما نسبة المتفاعلين في كل جلسة (٠،٧٥) يتحدثون في كل جلسة وبهذه الارقام يتفوق نواب الحلة في تفاعلهم مع مشروع المعاهدة على نواب الديوانية والبصرة مع ان عددهم اقل من نواب اللواءين المذكورين واذا حاولنا ان نقف عند ابرز الاسماء من نواب الحلة سنجد مزاحم الباجة جي [٤٦] في المقدمة وعبدالرزاق شريف [٤٧] . اما في الفقرة الثانية فقد بلغ مجموع النواب في جلسات المناقشة في الفقرة(١٠٢) نائب اما الذين تفاعلوا فعليا (٢٢) نائب وبذلك تكون نسبة المتفاعلين (٢١,٥٦%) وعدد الذين يتفاعلون في كل جلسة(١,٢٩) وهذا مؤشر هناك اربعة نواب لم يتحدثوا في الجلسات وعند مقارنة نواب الحلة في هذه الفقرة قياسا الى نواب الالوية السابقة سنجد ان نواب الحلة يتفوقون على نواب البصرة فقط وان فاعلية نواب الحلة في الفقرة الثانية هي اقل من فاعليتهم في الفقرة الاولى [٤٨] . اما في الفقرة الثالثة ١فقد بلغ عدد نواب الحلة المساهمين في الفقرة(٤٨) نائب اما عدد نوابها الفاعلين (١٢)نائب وبذلك تكون نسبتهم (٢٥%) اما عدد الفاعلين في كل جلسة(١,٥) نائب في كل جلسة وفي ضوء الارقام السالفة تعد مساهمة نواب الحلة هي الاقل قياسا الى الفقرتين السابقتين [٤٩] .

لواء الكوت بلغ عدد نواب اللواء (٥) وقد بلغ عدد الذين ساهموا في مشروع المعاهدة (١٢٠) نائب الا ان عدد الذين تفاعلوا مع المشروع (٢٨) نائب وبذلك تكون نسبتهم الى عموم نواب اللواء(٢٣,٣٣ %) ونسبة عدد المتفاعلين في الجلسات (٠,٥٧) وبذلك يكون نواب الكوت نائب في كل جلسة تقريبا وعند مقارنة نواب الكوت في هذه الفقرة مع بقية الوية العراق السالفة الذكر سنجده الاضعف ومن ابرز نواب اللواء حسن الشبوط [٥٠] وصالح شكارة [٥١] [٥٢] . اما في الفقرة الثانية فقد بلغ عدد نوابها ممن ساهموا فيها(٨٥) نائب الا ان الذين تفاعلوا معها (٢٥) نائب وبذلك شكلوا نسبة تقدر (٢٩,٤١%) اما عدد الذين تفاعلوا في كل جلسة(٠,٥١) وفي ضوء الارقام السالفة الذكر يعد لواء الكوت ضمن المساهمات الضعيفة في هذه الفقرة قياسا الى بقية الالوية السالفة الذكر باستثناء لواء البصرة كان اقل من لواء الكوت [٥٣] اما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد النواب المساهمين فيها (٨٠) نائب الا ان عدد النواب المتفاعلين فيها بلغ (١٤) نائب وشكلوا نسبة تقدر (١٧,٥%) الا ان عدد الفاعلين في كل جلسة (٠,١٧) نائب وعندما نقارن فاعلية نواب الكوت في هذه الفقرة قياسا الى بقية نواب الالوية نجد ان نواب الكوت مثلوا النسب الاضعف تقريبا [٥٤] .

لواء اربيل بلغ عدد نواب اللواء(٨) وبذلك يكون مجموع المساهمين في هذه الفقرة (١٩٢) نائب الا ان عدد الذين تفاعلوا في المناقشات(١٨) نائب وبذلك شكلوا نسبة تقدر(٩,٣٧%) اما عدد المتفاعلين الى الجلسات(٠,٣٦) نائب في كل جلسة وفي ضوء الارقام السالفة الذكر سنجد ان نواب اربيل ومع الكثرة العددية قياسا الى نواب الكوت الا اننا وجدنا نواب اربيل اقل فاعلية قياسا الى نواب الكوت [٥٥] . في الفقرة الثانية فقد بلغ عدد النواب المساهمين (١٣٦) نائب اما عدد الفاعلين منهم(١٤) نائب وبذلك تكون نسبتهم(٧ %) اما عدد النواب المتفاعلين في كل جلسة (٠,٢٨) نائب وهو مؤشر هناك ٧ نواب بدون فاعلية [٥٦] . اما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد النواب المساهمين فيها(٦٤) نائب الا ان عدد الفاعلين منهم (٢) فقط وكانت نسبتهم (٣,١٢ %) وعدد الفاعلين في كل جلسة (٠,٠٣) وعند مقارنة نواب اربيل في هذه الفقرة قياسا الى بقية نواب الالوية نجدها الاضعف [٥٧] .

لواء السليمانية بلغ عدد نواب اللواء(٥) وبذلك يكون عدد المساهمين في الفقرة(١٢٠) ولكن بلغ عدد المتفاعلين في المناقشات(٣) فقط وبذلك كانت نسبتهم الى عموم نواب اللواء(٢,٥%) اما نسبة المتفاعلين الى عدد الجلسات بلغت (٠,٠٦) وبذلك يحق لنا القول ان فاعلية نواب اللواء في هذه الفقرة تكاد ان تكون غير محسوسة قياسا الى بقية الالوية السالفة الذكر[٥٨] وفي الفقرة الثانية فقد بلغ عدد نواب اللواء في المناقشات (٨٥) نائب الا ان عدد المتفاعلين كان صفرا وهذا مؤشر بان نواب السليمانية اعتقدوا ان الابتعاد عن المناقشات هو الاسلم [٥٩] . اما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد النواب المساهمين في الفقرة (٤٠) نائب الا ان عدد المتفاعلين في المناقشات صفر وبذلك كانت مساهماتهم في المجلس ضعيفة جدا [٦٠]

لواء كركوك بلغ عدد نواب اللواء (٥) نواب وبلغ عدد المساهمين في الفقرة(١٢٠) نائب الا ان عدد المتفاعلين (٢) نائب فقط وبذلك تكون نسبتهم الى عموم نواب اللواء (١,٦٦%) اما نسبة المتفاعلين الى عدد الجلسات(٠,٠٤) وبذلك كانت فاعليتهم في هذه الفقرة تكاد تكون غير محسوسة قياسا الى بقية الالوية السالفة الذكر [٦١] . اما في الفقرة الثانية فقد بلغ نواب اللواء فيها (٨٥) نائب الا ان عدد المتفاعلين فيها (صفر) وفي الفقرة الثالثة بلغ عدد النواب المساهمين فيها (٤٠) نائب الا ان عدد الفاعلين (صفر)[٦٢] في ضوء ما تقدم يبدو لنا ان الوية المنطقة الشمالية والتي شملت اربيل والسليمانية وكركوك والموصل فقد بلغ عدد نوابها (٣٢) نائب الا ان فاعليتهم لم تكن توازي العدد الذي مثلوا به داخل المجلس .

لواء ديالى بلغ عدد نواب اللواء (٣) وعدد المساهمين في الفقرة الاولى (٧٢) نائب الا ان عدد الذين تفاعلوا في الجلسات (١٨) نائب وبذلك تكون نسيتهم الى عموم نواب اللواء (٢٥ %) ونسبة المتفاعلين الى عدد الجلسات (٠,٣٦) ومن الممكن ان تكون ديالى هي الافضل قياسا الى الكوت والحلة والديوانية والبصرة [٦٣] وفي الفقرة الثانية بلغ عدد نوابها في المناقشات (٥١) نائب الا ان عدد نوابها الفاعلين (٢٤) وبذلك تكون نسبة الفاعلين (٤٧,٠٥%) اما عدد النواب الذين تفاعلوا في كل جلسة كانت (٠,٤٨) وفي ضوء الارقام السالفة الذكر تكون ديالى افضل من كركوك والسليمانية واربيل في مستوى الفاعلية [٦٤] . وفي الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد

نوابها في المناقشات (٢٤) نائب اما عدد الفاعلين منهم (٧) نواب وبذلك شكل الفاعلين نسبة تقدر(٢٩,١٦%) وعدد الفاعلين في كل جلسة (٠,٢٩) نائب وبهذه الصورة يكون نواب ديالى لم يتفاعلوا في هذه الفقرة قياسا الى تفاعلهم في الفقرات السابقة [٦٥] .

لواء كربلاء بلغ عدد نواب كربلاء (١) نائب واحد فقط بلغ عدد المساهمين في الجلسات (٢٤) في الفقرة الاولى الا ان عدد المتفاعلين في المناقشات (١٤) نائب وبذلك تكون نسبته المتفاعلين الى عموم النواب (٥٨,٣٣%) اما عدد المتفاعلين الى عدد الجلسات (٠,٢٨) وفي ضوء الارقام السالفة الذكران النائب في كربلاء تفوق على جميع نواب الالوية السابقة باستثناء لواء بغداد لذلك يحق لنا ان نضع ترتيبه الثاني في الوية العراق علما ان من مثله نائب واحد فقط ومن الشخصيات التي مثلته النائب عمر العلوان[٦٦] [٦٧] وفي الفقرة الثانية بلغ عدد نواب اللواء في الجلسات (١٧) نائب اما عدد الفاعلين منهم (١٣) نائب وبذلك تكون نسبتهم (٧٦,٤٧٥) اما عدد الفاعلين في كل جلسة (٠,٧٦) [٦٨] . اما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد نوابها المساهمين (٨) نواب اما عدد الفاعلين منهم (٨) وبذلك شكلوا نسبة قدرت (١٠٠%) وفي ضوء الارقام السالفة الذكر ان نواب اللواء في هذه الفقرة تفوق على نواب كل العراق من حيث التفاعل مع الاحداث [٦٩] .

لواء الدليم بلغ عدد نواب اللواء (٥) وبذلك يكون عدد المساهمين في الفقرة الاولى (١٢٠) نائب الا ان عدد الفاعلين منهم (١٣) نائب وبذلك تكون نسبة الفاعلين الى عموم النواب في الفقرة الاولى (١٠,٨٣%) اما عدد الفاعلين في كل جلسة ٠,٢٦ ومن ابرز من مثل اللواء فؤاد الدفتري [٧٠] ، اما في الفقرة الثانية فقد بلغ عدد النواب المساهمين في الجلسات (٨٥) نائب الا ان عدد الفاعلين منهم (صفر) وهو مؤشر ان النواب كانوا قد هدفوا فقط المساهمة في الفقرة الاولى [٧١] . اما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد نواب اللواء المساهمين في الجلسات (٤٠) نائب الا ان عدد النواب الفاعلين (١) واحد فقط وبذلك كانت نسبتهم (٢,٥%) وفي ضوء الارقام المؤشرة تكون نسبة الفاعلين في كل جلسة (٠,٠٢٥) وتعد نسبة جدا ضعيفة [٧٢] .

لواء العمارة بلغ عدد نواب اللواء (٥) وبذلك يكون عدد المساهمين في الجلسات (١٩٢) نائب الا ان عدد الفاعلين منهم (٨) نواب فقط وبذلك تكون نسبة الفاعلين الى عموم نواب اللواء (٢,٦٠%) اما عدد الفاعلين في كل جلسة (٠,١٠٢) وفي ضوء ذلك تكون فاعلية نواب العمارة في الفقرة الاولى جدا ضعيف لا يتوازن مع عدد النواب في المجلس [٧٣] . اما في الفقرة الثانية فقد بلغ عدد نوابها في المناقشات (١٣٦) نائب الا ان عدد الفاعلين منهم (صفر) وهو مؤشر بان هناك اعداد من النواب كان وجودهم سلبيا في المجلس [٧٤] اما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد نوابها المشاركين (٦٤)نائب اما عدد نوابها الفاعلين في الجلسات (٤) وبذلك شكلوا نسبة تقدر(٦,٢٥%) وعدد الفاعلين في كل جلسة ٠,٠٦٢ [٧٥] .

لواء المنتفك بلغ عدد نواب اللواء(٩) وعندها سيكون عدد النواب المساهمين في الفقرة (٢١٦) نائب الا ان عدد الفاعلين منهم (٢١) نائب وبذلك كانت نسبتهم الى عموم نواب اللواء(٩,٧٢ %) اما عدد الفاعلين الى عموم الجلسات(٠,٢٢) ومن ابرز الفاعلين في الجلسات سالم الخيون [٧٦]

اما في الفقرة الثانية فقد بلغ عدد نوابها المساهمين (١٥٣) نائب الا ان عدد نوابها الفاعلين(١٣) نائب وبذلك تكون نسبتهم (٨,٤٩%) ليصبح عدد الفاعلين في كل جلسة(٠,٢٦)[٧٧] . واما الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد المساهمين في الفقرة (٧٢) نائب اما عدد الفاعلين منهم (١) واحد فقط وبذلك شكلوا نسبة تقدر ١,٣٨ % اما عدد الفاعلين في كل جلسة ٠,٠١ وتعد من النسب الضعيفة [٧٨].

الخاتمة:

يعد المجلس التأسيسي العراقي اول مؤسسة وصفت بانها تشريعية في الدولة العراقية الجديدة ، ساهم في المؤسسة الجديدة ١٠٠ نائب بينهم تباين ثقافي واجتماعي وعدم التقارب بينهم وعليهم الاتفاق في اتخاذ موقف من القضايا المعروضة عليهم والتي كانت في غاية الاهمية للدولة الجديدة .

ان قياس الفاعلية للنواب لايمكن ان يتم الا وفق معايير محددة ويمكن اعتبارها معادلة تطبق في قياس الفاعلية وتستند المعادلة الى الثوابت التالية وهي عدد النواب الكلي وعدد الجلسات التي حضرها كل نائب وعدد النواب الذين تحدثوا في الجلسات وعدد الذين تكرروا في الحديث في الجلسات واجراء معادلة حسابية من اجل الحكم على موقفهم من المهمات الملقاة على عاتقهم غالبا ما تكون جماعية الا اننا هنا نحاول ان نقف عند كل نائب في الالوية العراقية وموقفه من المهمات التي القيت على عاتق المجلس التأسيسي لذلك جاء البحث ليقارن بين نواب الالوية كل على انفراد امام هذه المهمات وكذلك لابد من الوقوف على دور كل لواء مجتمعا من الوية الدولة العراقية ومع تباين اعداد النواب في الالوية الا اننا سنجد هناك تباين في مواقفهم في ضوء ذلك ظهر لدينا لواء كربلاء والذي كانت حصته في المجلس نائب واحد الا ان فاعلية النائب تفوقت على الوية لديهم ٩ نواب او اكثر في المجلس التأسيسي العراقي في ضوء ذلك سعى البحث للوقوف على فاعلية كل نائب على حده من اجل تقويم العمل لكل نائب وبالاجمال التقويم للالوية بصورة عامة .

الهوامش:

(١) حسين جميل ، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ –١٩٣٠ ، (لندن ١٩٨٧) ، ص ٦٧.

(٢) رعد ناجي الجدة، التشريعات الانتخابية في العراق ، ط١ ، (بغداد ٢٠٠٠) ، ص ٢٢؛ محمد مظفر الادهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٢ ، (بغداد ٢٠٠٩) ، ص ٥٨ .

(٣) المستر ايتش سنت جون فيلبي وصل لاول مرة الى العراق في تشرين الثاني عام ١٩١٥ عندما كانت الحملة البريطانية قد احتلت البصرة وتتقدم شمالا في طريقها الى احتلال بغداد وكانت الدائرة المدنية برئاسة السير برسي كوكس التي رافقت الحملة بحاجة ماسة الى رجال ذوي خبرة ادارية ومواهب لغوية ليضطلعوا بواجبات الادارة المدنية والتي كانت تتسع شيئا فشيئا كلما تقدم الجيش والمستر فيلبي كان اخر من وصل من الهند بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٥ وعين في الشعبة المالية في البصرة بعنوان مساعد مالي لرئيس الحكام السياسين وانشغل في تاسيس الدائرة المالية وفي هذه الدائرة اتصل لاول مرة بالكولونيل ويلسن والذي اصبح وكيل الحاكم الملكي العام ، للمزيد

من التفاصيل ينظر هـ ، سنت جون فيلبي ، ايام فيلبي في العراق ، ترجمة جعفر الخياط ،(بيروت ١٩٥٠) ، ص٥ .

(٤) رعد ناجي الجدة ، المصدر السابق ، ص ٢٣.

(٥) جاء في احد بنود المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ تصبح المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين السامين المتعاقدين و بعد قبولها من المجلس التأسيسي للمزيد من التفاصيل ينظر عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط١ ، (بيروت ٢٠١٣) ، ص ٤٣ .

(٦) الحكومة العراقية ، مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤ ، (بغداد ١٩٢٤) ، ص٤٨.

(٧) نبيل عبدالرحمن حياوي ، دستور العراق الملكي القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ والتشريعات الدستورية للحقبة الملكية ،(بغداد بلا) ، ص ١٢.

(٨) محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي " دراسة وثائقية في التاريخ السياسي وانتخابات ومناقشات اول مؤسسة تشريعية في العراق " ، ج١ ، المقدمات ، ط٢ ، (بغداد ١٩٨٩) ، ص ١١؛ رعد الجدة ، المصدر السابق ، ص ٢٩.

(٩) رعد الجدة ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(١٠) علاء حسين الرهيمين ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول دراسة تحليلية ،(بيت الحكمة ٢٠٠٧) ، ص ٧٠.

(١١) المصدر نفسة ، ص ٧١.

(١٢) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، (بغداد ١٩٤٦) ، ص١٨ ؛ الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج١ ، ص ١٢ .

(١٣) الادهمي ، المصدر نفسه ، ج٢، ص١١ .

(١٤) الادهمي ، المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٢ .

(١٥) لم تشر الدراسات التي تناولت المجلس التأسيسي العراقي الى نفوس العراق في تلك المرحلة الا ان الاشارات التخمينية في عام ١٩٠٥ بلغ عدد سكان العراق ٢٢٥٠٠٠٠وفي عام ١٩١٩ بلغ سكان العراق ٢٨٤٩٠٠٠ وعند المقارنة بين الرقمين نجد ان الزيادة كانت ٥٩٩ الف نسمة خلال ١٤ سنة ومعنى ذلك ان الزيادة في كل سنة ٤٢٧٨٥ نسمة وفي اول تعداد للسكان في العراق والذي جرى عام ١٩٢٧ بلغ سكان العراق ٢٩٦٨٠٥٤ للمزيد من التفاصيل ينظر هاشم جواد ، المصدر السابق ،ص٢٠ ؛ عبدالعزيز محمد حبيب ، تغير توزيع السكان في بغداد ١٩٤٧ –١٩٦٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(بغداد ١٩٧٦) ، ص ٦٥ .

(١٦) الادهمي ، المجلس التاسيسي العراقي ، ج٢ ، ص ١٢.

(١٧) الحكومة العراقية ، المصدر السابق ، ص ٢٨.

(١٨) المصدرنفسه ، ص ٤٣ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٢٠) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤ ،ج٢ ،(بغداد ١٩٢٤) ، ص ١٣٤٠ .

(٢١) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤ ، ج١ (بغداد ١٩٢٤) ، صفحات متعددة .

(٢٢) ينظر شكل رقم (١) .

(٢٣) عبدالرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٤٤.

(٢٤) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤ ، ج١ ، صفحات متعددة .

(٢٥) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ج١ –٢ ، صفحات متعددة .

(٢٦) ينظر شكل رقم (٢) ؛ وشكل رقم (٤) .

(٢٧) ولد احمد الشيخ داود بن جرجس العاني النقشبندي الخالدي والذي ينتهي نسبه الى الامام موسى الكاظم ع في نيسان عام ١٨٧٠ بدينة بغداد وتربى في بيئة كانت كفيلة باخرجه شخصية فاضلة ولذلك يعد والدة الملهم الاول له ويعد من العلماء الفضلاء في بغداد واشتهر بالرد على العلماء في عصره او من سبقه ومنهم الشيخ ابي الثناء الالوسي وتقلد عدة وظائف ومنها مدرسا في قضاء بعقوبة ، الا ان توجهات احمد الشيخ داود الدينية ووضع العمة على راسه لم يمانع من الانتماء الى الاحزاب السياسية العلمانية ولم يكن يؤمن بان الانتماء للأحزاب السياسية فيها تناقض للمنهج الديني الي يتبناه ولذلك انتمى الى جمعية حرس الاستقلال والى حزب النهضة العراقية ووصف في المجلس بانه من نواب المعارضة داخل المجلس ويبدو لي انه يستحق هذه الصفة التي لصقت به للمزيد من التفاصيل ينظر المس كير ترود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ،(بيروت ١٩٧١) ، ص ٣٥٥ ؛ عبدالرزاق الحسني تاريخ الاحزاب السياسية العراقية دارسة تاريخية متواضعة عن الاحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨– ١٩٥٨ ،ط١ ، (بيروت ١٩٨٠) ، ص ٣١– ٣٥ ؛ مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ،ج٣ ، ط١ ، (لندن ١٩٩٨) ، ص٣٩٤ ؛ باقر امين الورد ، من اعلام العراق الحديث ١٨٦٩ – ١٩٦٩ ، ج١ ، (بغداد بلا) ، ص٨١ ؛ علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٢٨) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ج١ ، صفحات متعددة ؛ ينظر شكل رقم (٣) .

(٢٩) ينظر شكل رقم (٣) .

(٣٠) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ج٢ ، صفحات متعددة .

(٣١) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ج١ ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٣٢) ويعد من النواب المثقفين لا نه يمارس مهنة التدريس وغير منتم للأحزاب ويوصف بانه من المؤيدين للحكومة للمزيد ينظر علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٣٣) وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ،ج١ صفحات متعددة .

(٣٤) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي ج١ ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٣٥) المصدر نفسه ج١ ، صفحات متعددة .

(٣٦) من مواليد الصرة قرية مهجران التابعة لقضاء ابي الخصيب عام ١٨٩٤ خريج قانون انتمى الى حزب الاخاء الوطني الا ان بعض المصادر تؤكد بانه لم ياتم الى الاحزاب السياسية وكان مؤمنا بالنظام البرلماني على الرغم من نواقصه وان النظام البرلماني هو اصلح ما توصلت اليه البشرية من انظمة الحكم حتى الزمن الاخير شارك في الحرب العالمية الاولى كضابط احتياط وبعد نهاية الحرب عاد الى البصرة وفتح فيها مكتب محاماة ووصف بانه معرض للحكومة وقد دلت فاعليته داخل المجلس على ذلك ينظر رشا جميل علوان عزوز ، رئاستا مجلسي النواب والاعيان في البرلمان العراقي دراسة تاريخية سياسية ١٩٢٥ – ١٩٥٨ رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة القادسية ٢٠١٢، ص ١٠٩ ؛ علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٣٧) الشيخ محمد امين باشا اعيان ويعد من التجار وغير منتم للأحزاب السياسية وبذات الوقت غبر معارض للحكومة لذلك دخوله للمجلس من اجل الحفاظ على مصالحه وقد نفذ ذلك على ارض الواقع داخل المجلس للمزيد ينظر علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٣٨) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ج١ ، صفحات متعددة .

(٣٩) المصدر نفسه ، ج١ ،ج٢ ، صفحات متعددة .

(٤٠) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي ،ج٢ ، صفحات متعددة .

(٤١) ولد في بغداد وخريج كلية الحقوق وعمل في المحاماة وانتمى للأحزاب السياسية ويبدو ان تأثير تحصيله الدراسي واضح على فاعليته داخل المجلس مع انها متواضعة قياسا الى احمد الشيخ داود او ياسين الهاشمي ينظر علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٨٤ ؛ علي صالح الكعبي ، نواب الوية الحلة والديوانية والمنتفق في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ –١٩٥٨ ، (السويد ٢٠١١) ، ص ٦٤ .

(٤٢) يعد رايح العطية شيخ وملاك اراضي وقد انتمى الى جمعية النهضة الاسلامية ويعد من ثوار ١٩٢٠ ومن المعارضين للحكومة في المجلس الا ان فاعليته في المعارضة تعد ضعيفة وبما الخشية علة المصالح كانت وراء المعارضة الخجولة للمزيد ينظر علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٤٣) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي ،ج١ ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٤٤) المصدر نفسه ، ج١ ،ج٢ ، صفحات متعددة .

(٤٥) المصدر نفسه ،ج٢ ، صفحات متعددة .

(٤٦) خريج قانون ومنتم الى جمعية العهد ويعد من الشخصيات المعارضة للحكومة ومن خلال قياس فاعليته تؤشر بانه الاكثر فاعلية من زميله في المجلس ويمثل لواء الحلة النائب عبدالرزاق شريف وكان ايضا مستقل الا انه كان من الملاكين لذلك كان مزاحم الاكثر فاعلية بل ان مزاحم تفوق على نواب الديوانية والكوت واربيل والعمارة والمنتفق والدليم للمزيد ينظر علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٤٧) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١ ، صفحات متعددة .

(٤٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٤٩) المصدر نفسه ،ج٢، صفحات متعددة .

(٥٠) يعد من التجار وشغل منصب رئيس بلدية ولم ينتم للأحزاب ومن المعارضين داخل المجلس بالرغم من ان معارضته كانت قد تفوقت على معارضة نواب الدليم والسليمانية واربيل والمنفق ونفس الوقت يتخلف كثيرا امام معارضة نواب بغداد والموصل وكربلاء ينظر علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٥١) يعد من الشيوخ وملاك اراضي ولم ينتم للأحزاب وهو من المعارضين للحكومة داخل المجلس الا ان فاعليته داخل المجلس اقل بكثير زميله حسن الشبوط ويبدو ان تأثير ملكية الارض هي الاكثر تأثيرا للمزيد ينظر علاء حسين الرهيمي ، االمصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٥٢) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١ ، صفحات متعددة .

(٥٣) وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج١ ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٥٤) وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٥٥) المصدر نفسه ، ج١ ، صفحات متعددة .

(٥٦) المصدر نفسه ، ج١، ج٢، صفحات متعددة .

(٥٧) المصدر نفسه ،ج٢ ، صفحات متعددة .

(٥٨) المصدر نفسه ،ج١ ، صفحات متعددة .

(٥٩) المصدر نفسه ، ج١، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٦٠) المصدر نفسه ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٦١) المصدر نفسه،ج١ ، صفحات متعددة .

(٦٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ج٢ ،صفحات متعددة .

(٦٣) المصدر نفسه ،ج١ ، صفحات متعددة .

(٦٤) المصدر نفسه، ج١ ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٦٥) المصدر نفسه ، ج٢، صفحات متعددة .

(٦٦) يعد شيخ وملاك اراضي الا انه غير منتم للأحزاب السياسية وكان معرض داخل المجلس ويعد من الرجال الذين حضروا اجتماع يوم ٤ مايس ١٩٢٠ والذي عقد في كربلاء في بيت قريب للصحن الحسيني الشريف وحضره كبار زعماء الفرات الاوسط ومنهم عثمان العلوان والسيد عبدالوهاب الوهاب وطرقوا فكرة الثورة المسلحة ويعد من ابرز الشخصيات التي قادت ثورة ١٩٢٠ في مدينة كربلاء واحد مستقبلي فيصل بن الحسين عند دخوله العراق والقى كلمة ترحيبيه في احتفالية استقباله في كربلاء وبحق يعد من الشخصيات الفاعلة داخل المجلس التأسيسي ويعد ترتبه الثالث بعد نواب والموصل وكربلاء ثالثا في الفاعلية داخل المجلس للمزيد ينظر علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ؛ محمد راضي ال كعيد الشمري ، موقف نواب كربلاء في المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥- ١٩٥٨ ، دراسة تاريخية ، ط١ ، (كربلاء ٢٠١٧) ، ص ٣٠ .

(٦٧) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ،ج١ ، صفحات متعددة .

(٦٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ج٢، صفحات متعددة .

(٦٩) المصدر نفسه ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٧٠) المصدر نفسه ،ج١ ، صفحات متعددة .

(٧١) المصدر نفسه ، ج١، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٧٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٧٣) المصدر نفسه ،ج١ ، صفحات متعددة .

(٧٤) المصدر نفسه ، ج١، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٧٥) المصدر نفسه ،ج٢ ، صفحات متعددة .

(٧٦) المصدر نفسه ،ج١، صفحات متعددة .

(٧٧) المصدر نفسه ، ج١، ج٢ ، صفحات متعددة .

(٧٨) المصدر نفسه ،ج٢ ، صفحات متعددة .

قائمة المصادر:

أولاً : الوثائق المنشورة

(١) الحكومة العراقية ، مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤ ،(بغداد ١٩٢٤) .

(٢) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التاسيسي لسنة ١٩٢٤ ج١ ،ج٢ ، (بغداد ١٩٢٤) .

ثانياً :الرسائل الجامعية

(١) رشا جميل علوان عزوز ، رئاستا مجلسي النواب والاعيان في البرلمان العراقي " دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ٢٠١٢ .

(٢) عبدالعزيز محمد حبيب ، تغير توزيع السكان في بغداد ١٩٤٧ –١٩٦٥ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ،جامعة بغداد ١٩٧٦ .

ثالثاً :الكتب العربية والمعربة

(١) باقر امين الورد ، من اعلام الادب في العراق الحديث ،ج٣ ،ط١ ، (لندن ١٩٩٨) .

(٢) حسين جميل ، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ – ١٩٣٠ (لندن ١٩٨٧) .

(٣) رعد ناجي الجدة ، التشريعات الانتخابية في العراق ،ط١ ، (بغداد ٢٠٠٠) .

(٤) عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط١ ، (بيروت ٢٠١٣) .

(٥) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية " دراسة تاريخية متواضعة عن الاحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ – ١٩٥٨ " ، ط١ ، (بيروت ١٩٨٠) .

(٦) علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول ، (بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٧) .

(٧) علي صالح الكعبي ، نواب الوية الحلة والديوانية والمنتفق في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ –١٩٥٨ ، (السويد ٢٠١١) .

(٨) محمد راضي ال كعيد الشمري ، موقف نواب كربلاء في المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ –١٩٥٨ " دراسة تاريخية " ، ط١ ، (كربلاء ٢٠١٧) .

(٩) محمد مظفر الادهمي ، المجلس التاسيسي " دراسة وثائقية في التاريخ السياسي وانتخابات ومناقشات اول مؤسسة تشريعية في العراق ، ج١ ، المقدمات ، ط٢ ، (بغداد ١٩٨٩) .

(١٠) محمد مظفر الادهمي ، تاسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٢ ، (بغداد ٢٠٠٩) .

(١١) المس كرترود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، (بيروت ١٩٧١

مير بصري ، من اعلام الادب في العراق الحديث ،ج٣ ،ط١ ، (لندن ١٩٩٨) .

(١٢) نبيل عبدالرحمن حياوي ، دستور العراق الملكي القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ والتشريعات الدستورية للحقبة الملكية ، (بغداد بلا) .

(١٣) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، (بغداد ١٩٤٦)